

اسم البرنامج: حديث الثورة.

عنوان الحلقة: التعامل الأمني بمصر.

مقدم الحلقة: محمود مراد.

ضيوف الحلقة:

- محمود زاهر/ خبير في الشؤون العسكرية والإستراتيجية.
- حسن نافعة/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.
- نيفين ملك/ محامية وقيادية في جبهة الضمير.
- أحمد مهران/ مدير مركز القاهرة للدراسات السياسية والقانونية.

تاريخ الحلقة: ٢٠١٣/٧/١٨.

- معوقات تحول دون إتمام المصالحة الوطنية.

- الطرف الثالث في أحداث مصر.

- تقييد الحريات الإعلامية.

- انتهاكات المظاهرات السلمية.

- قانونية احتجاز مرسي.

محمود مراد: أهلاً بكم في حديث الثورة، لم يكن الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ في مصر مجرد يومٍ للثورة على رئيس حكم البلاد ثلاثين عاماً بل كان في جوهره ثورة على ممارسات أجهزته الأمنية القمعية في يوم تعتبره عيداً لها، تغير المشهد بعد الثلاثين من يونيو هذا العام وقيل يوم ذاك أن الشرطة المصرية فتحت صفحة جديدة مع المصريين الذين تظاهروا ضد الرئيس المعزول محمد مرسي، لكن منظمات حقوقية مصرية ودولية انتقدت استخدام الشرطة المفرط للقوة ضد مؤيدي الرئيس المعزول مرسي، وأعربت عن مخاوف من اشتداد القبضة الأمنية في البلاد.

[تقرير مسجل]

محمد الكبير الكتبي: مشهد من الصعب أن تجده في أي تحرك شعبي، جموع الشعب تحمل رجال الشرطة على الأعناق وهو ربما كان أحد أبرز اختلافات التحرك الشعبي في الثلاثين من يونيو في مصر عن ثورة الخامس والعشرين من يناير، لكن منظمات حقوقية دولية رأت أن هذا التضامن الشعبي مع رجال الشرطة سرعان ما بددته عودة اشتداد القبضة الأمنية وهي ما قامت ثورة الخامس والعشرين من يناير بالأساس لمحاربتها إضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، تحدثت هذه المنظمات عن استخدام مفرط للقوة في قمع التظاهرات المؤيدة للرئيس المعزول محمد مرسي واعتقال مئات من مؤيديه وإساءة معاملتهم خاصة بعد مقتل عشرات أمام مقر دار الحرس الجمهوري بالقاهرة في الثامن من هذا الشهر، هذا الواقع أثار حفيظة كثيرين حتى بعض معارضي مرسي الذين شاركوا في تظاهرات الثلاثين من يونيو وبغض النظر عن النتائج العامة بعيدة المدى التي يمكن أن تحدثها مثل هذه الانتقادات وما يليها من تحركات دولية فإنها تلقي بظلالها على مجمل المشهد السياسي المصري وشعارات واقع الانتقال الراهن القائمة على المصالحة الوطنية وعدم اضطهاد أو إقصاء أي طرف، وفي الأذهان حديث رئيس الوزراء الجديد حازم الببلاوي الذي أكد فيه أنه من أولويات حكومته التهدئة وعدم إقصاء أحد مع إنهاء الفوضى وعودة الأمن والثقة بين الجميع، فهل تقرن الحكومة الجديدة الوعود بالأفعال أم أن القبضة الأمنية تشدد تدريجياً لتعود إلى أوضاع تشبه ما قبل الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١؟

[نهاية التقرير]

محمود مراد: لمناقشة هذا الموضوع ينضم إلينا من القاهرة الدكتور أحمد مهران مدير مركز القاهرة للدراسات السياسية والقانونية واللواء محمود زاهر الخبير في الشؤون العسكرية والإستراتيجية، ومعنا هنا في الأستوديو الدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة والأستاذة نيفين ملك المحامية والقيادية في جبهة الضمير، مرحباً بكم جميعاً والسؤال اللواء محمود زاهر سيادة اللواء الإشارات الصادرة عن

السلطة الجديدة التي أعقبت عزل الرئيس محمد مرسي في نظر كثيرين حتى في الخارج بالنسبة لتقارير منظمة العفو الدولية هيومن رايتس ووتش تقارير تدين كلها الممارسات التي حدثت بعدما سمي في بعض الأوساط بثورة الثلاثين من يونيو ثم الإطاحة بالرئيس المنتخب محمد مرسي في حركة أطلقت عليها كثير من الجهات في الخارج انقلابا عسكريا متكامل الأركان، هذه الإشارات ليست مشجعة لتكوين مصالحه مجتمعية تردم هوة الشقاق والاستقطاب الحاصل في المجتمع المصري، كيف تعلق على هذا؟

معوقات تحول دون إتمام المصالحة الوطنية

محمود زاهر: أولا بسم الله الرحمن الرحيم وتحياتنا لحضرتك وللسادة الضيوف جميعا، سمعت حضرتك وتقول إسقاط على ثورة الخامس والعشرين من يناير أنها قامت لمجرد ممارسات شرطية، لا الحقيقة ثورة الخامس والعشرين من يناير قامت نعم لجزء منها الممارسات الشرطية بالإضافة إلى إهدار الكرامة المصرية والإقصاء في عدم الممارسة السياسية بالإضافة إلى التبعية التي لا يجب أن تكون لمصر لدولة أجنبية نضيف إلى هذا التوريت وأشياء أخرى، نأتي إلى ثورة ٣٠ يناير ونسميها ثورة لأنها بالحقيقة ثورة بالكم والكيفية والنوعية، حضرتك تسقط بأن هناك بعض الحقوقيين على مستوى دولي أو بعضهم يرى بأن الممارسات الشرطية تعدت الحدود، أعتقد أن الواقع والمراد الشعبي اليوم يلوم القوات الأمنية سواء الشرطية أو القوات المسلحة على أن صدرها واسع قوي وصبرها طويل قوي وتأخذ الأمر بحنية زائدة والشعب بدأ يتضرر مما هو واقع في الشارع بتعبير بسيط بلطجة عصابية لا دخل لها بمقاييس السياسة ولا مقاييس الديمقراطية ولا حتى مقاييس حقوق الإنسان، النقطة الأخيرة اللي حضرتك ذكرتتها..

محمود مراد: سيد اللواء عفوا، عفوا أن لم أفهم أريد استيضاح فقط لهذه الكلمات الأخيرة تقصد أن المقتلة الكبيرة التي حدثت عند دار الحرس الجمهوري في روايات أو في تقديرات وزارة الصحة المصرية التقديرات الرسمية تشير إلى أكثر من ٥٠ قتيل والتقديرات لجماعة الإخوان المسلمين تشير إلى أكثر من ١٠٠ قتيل تقصد أن هذه حنية وطبطقة ودلع زائد؟

محمود زاهر: لا يا أستاذ محمود أولا..

محمود مراد: يبدو أن هناك مشكلة في التواصل مع اللواء محمود زاهر وأتحول بالسؤال إلى ضيفنا هنا في الأستوديو الدكتور حسن نافعة، دكتور حسن أولا تعليق سريع على مجمل ما جاء في مداخلة اللواء محمود زاهر هل تعتقد من وجهة نظر سياسية تحليلية أن الأمر مقبل على استخدام أكثر للقوة استخدام حزم أكثر في التعامل مع المتظاهرين أو المعتصمين في مختلف الميادين؟

حسن نافعة: أتمنى أن لا يحدث هذا لكن أنا بس عايز ألفت النظر إلى انه منذ يعني اندلاع الثورة في ٢٥ يناير وطوال ١٨ يوما كانت فيها الحشود هائلة في الشارع لم تقع تقريبا حادثة واحدة باستثناء الانتهاكات التي قامت بها الشرطة قبل أن تنهار، لكن منذ بداية المراحل الانتقالية المتعاقبة سواء المرحلة الأولى التي أدارها المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو المرحلة الثانية التي أدارها الدكتور مرسي أو المرحلة الثالثة التي بدأت بعد ٣٠ يونيو سقط قتلى وجرحى بالمئات يعني أنا مش متذكر الأرقام لكن انظر إلى الأرقام الرسمية ستجد أن هناك عدد كبير جدا من القتلى ومن الجرحى في المرحلة الانتقالية الأولى وفي المرحلة الانتقالية الثانية وفي المرحلة الانتقالية الثالثة لو أن الموضوع مسألة أمنية ووجدت بشكل جيد وسليم وكانت هناك لجان تحقيق حقيقية وأخذت يعني تقاريرها كانت سليمة ووفقا للمعايير الحقوقية والدولية وعرفنا من هو الطرف الثالث لكننا قد استطعنا أن نصل إلى نتيجة جيدة جدا إنما الآن..

محمود مراد: أنت تتحدث عن أرقام وأنا سأزودك ببعض الأرقام، خلال عام من حكم مرسي تتحدث المنظمات الحقوقية المصرية عن مقتل أكثر من ١٥٠ شخصا في أعمال عنف متفرقة هنا وهناك وفي أقل من شهر قتل نفس العدد تقريبا بعد يعني من عناصر الإخوان المسلمين بعد الانقلاب أو بعد الإطاحة بالرئيس مرسي.

حسن نافعة: بصرف النظر عن طبعاً لم يقتل عدد كبير في فترة قصيرة يعني ممكن تبقى هي دي الذروة ممكن في حالة احتقان سياسي شديدة وبالغة وخصوصاً أن هناك طرف يرى أن السلطة انتزعت منه وهو يتحدى الدولة ويتحدى الأجهزة الأمنية ويتحدى الجيش إلى آخره، ويرى أن حق انتزع منه وأنه يجب أن يستعيد هذا الحق يمكن أن يؤدي هذا للاحتقان لكن القضية هي في جوهرها واحدة إن شاء الله قتيل واحد سقط إذا لم تكشف عن من الذي قتل ولماذا وإذا لم تقدم القاتل للمحاكمة فأنت إذن أمام عملية انتهاك حقوق الإنسان، هنا في طرف غامض وبدون هذا يعني وبدون أن يحدث تحقيق مستقل ونعرف بالضبط من الذي يقوم بإطلاق الرصاص هل قتلوا بالرصاص أم قتلوا بأشياء أخرى؟ ومن الذي يستخدم العنف؟ هل هو من جهاز البوليس؟ هل هو الآن الجيش؟ هل هو مجموعة البلطجية، ومن الذي يمول هؤلاء البلطجية؟ وكيف يمكن تصور مثلا أن يكون الدكتور محمد مرسي وهو في السلطة قد استعان بنفس البلطجية وبنفس الأجهزة الأمنية لقتل هؤلاء؟ ومن الذي قتل في المرحلة الأولى ومن الذي قتل المرحلة الثانية؟ إذا لم تكشف النقاب عن هذا الموضوع فلن تستطيع إطلاقاً الآن يعني يمكن يعني سنبقى بقي في قضية إيديولوجية كل واحد في مصر له خندق معين سيوجه الاتهام للطرف الآخر.

الطرف الثالث في أحداث مصر

محمود مراد: سيدة نيفين في ضوء يعني عجز السلطات التي حكمت المرحلة الانتقالية

الأولى ثم الثانية ما إمكانات عجزها عن تشكيل لجنة تحقيق محايدة مستقلة تكشف الطرف الثالث حتى اللحظة الراهنة لم يبدن احد فيما جرى فيما عرف إعلاميا باسم موقعة الجمل وفيما جرى في يوم جمعة الغضب في ٢٨ من يناير أيضا لقي عدد كبير من الأشخاص مقتلهم أو مصرعهم في هذه الأيام ثم تلا ذلك مذبحه ماسبيرو ومذبحه بورسعيد مذبحه محمد محمود مجلس الوزراء يعني الطرف الثالث دائما غائب ما مدى إمكانيات تشكيل لجنة تحقيق محايدة مستقلة في المناخ الراهن وقد عجز عنها أصحاب الفترة الانتقالية الأولى مثلا في عز المد الثوري الذي تلا إسقاط مبارك؟

نيفين ملك: هذه هي الإشكالية في بناء مؤسسات الدولة يعني كان الأجدد بنا خلال الفترة اللي فاتت انه إحنا نهتم ببناء مؤسسات، مؤسسات، منها المؤسسة التنفيذية وعلى رأسها جهاز الشرطة وقدمنا اقتراحات كبيرة جدا وكثيرة جدا لمحاولة أنه إحنا نساعد جهاز الشرطة تحديدا على التعافي وأنه يسترد عافيته ويسترد آليات عمله تكون تابعة من إعادة هيكلة حقيقية وإعادة بناء للشرطي المصري بناءا على مبادئ الحريات العالمية والإنسانية كان لا بد أن يتم إصلاح حقيقي لهذه المؤسسة في خطوط متوازية خطوط لإعادة هيكلة هذه المؤسسة وهذا لم يحدث بالطبع وخطوط بناء الإنسان الشرطي المصري بموائمات ومعايير دولية..

محمود مراد: نفس الإنسان الشرطي المصري الذي اعتاد على انتهاك حقوق الإنسان الذي اعتاد على التنكيل بالمعتقلين في قضايا سياسية وغيرها هو ذات الشرطي يمكن أن يعاد تأهيله بحيث يخرج مرة أخرى للمجتمع وهو معتنق لقيم حقوق الإنسان والأفكار الحديثة..

نيفين ملك: سيدي لما نكون في سياق إصلاح لمنظومة ووجود رؤية كاملة لإصلاح هذه المنظومة تتضمن إصلاح على كافة المستويات بالتوازي وإيجاد آلية عمل حقيقية إصلاحية، اعتقد انه كان سيتم تغيير كبير جدا في قناعات الشرطي المصري وأنا تقابلت مع كثير منهم بحكم عملي وتحادثنا وتجادبنا الحديث كثيرا وكنا دائما نركز على حيادية هذه المؤسسات أنتم لستم جزء من الصراع السياسي الموجود انتم ترعون مصالح الشعب وترعون حقوق الشعب انتم يعني لا بد من تغيير نظرتكم للمواطن المصري، المواطن المصري بريء طول الوقت بريء لا بد أن يكون بريئا في نظركم حتى يتم إدانته بحكم قضائي..

محمود مراد: هذا ينطبق على المتهم مش المواطن، المواطن المفروض أن حقوقه اكبر بكثير من هذا..

نيفين ملك: المواطن المصري بالنسبة لضابط الشرطة الذي لم يعاد تأهيله نفسيا ومهنيا هو متهم ومجرم في كثير من الأحيان أعتقد أنه إحنا يعني خسرنا كثيرا جدا وفعلا أخفقنا

في إعادة بناء المؤسسة الشرطة والمنظومة الأمنية والوعي الأمني للمجتمع، كان عندنا إخفاقات شديدة جدا وأعتقد انه إحنا استرجعنا النظام، النظام المبارك بامتياز في الفترة دي يعني رجع ثاني امن الدولة رجع ثاني البلطجية رجع ثاني تحالف رجال شرطة مع البلطجية في مشاهد كثيرة جدا موجودة على الساحة أعتقد.

محمود مراد: دعيني أطرح السؤال على الدكتور أحمد مهران دكتور أحمد أولا هل تسمعني؟

أحمد مهران: نعم أسمعك أهلا بك..

محمود مراد: طيب دكتور احمد مما فهمته من كلام الدكتور حسن نافعة أن الإخوان يقفون في هذه المرحلة في مواجهة مع السلطة الحاكمة سميها كيف شئت حكومة انتقالية رئيس انتقالي مجلس عسكري وزير الدفاع، لكن يقفون بمفردهم أمام هذه السلطة الحاكمة المتغلبة بقوة الواقع بشرعية من خرجوا في ٣٠ من يونيو بسبب هذا الوضع ربما يفهم لماذا هذا العدد الكبير من الذين قتلوا وان لم يكن هذا الأمر مبررا في نظر الدكتور حسن نافعة هل تعتقد أن الوضع كذلك هذا الوصيف صحيح، الإخوان يقفون بمفردهم في هذه المرحلة أم السلطة الحاكمة؟

أحمد مهران: نعم، بسم الله الرحمن الرحيم، نعم ربما هذا هو حقيقة المشهد الآن أن الإخوان والتيار الإسلامي ليسوا الإخوان منفردين ربما وإنما الآن قد يجتمع معهم العديد من التيارات الإسلامية المحسوبة على التيار الإسلامي السياسي ربما التي تبنت ما يدور الآن على اعتبار أن المسألة ليست فقط تتعلق بمسألة الافتاءات على الشرعية الدستورية والخروج عليها والانقلاب عليها وإنما أيضا ربما بأن البعض منهم لديه قناعة بأن المسألة تتعلق بالشرعية الإسلامية وهي حربا في حقيقتها على الإسلام كما يظنون، وحقيقة أن هناك مواجهة مباشرة ليست فقط أيضا مع المؤسسة العسكرية وإنما أيضا هناك مؤسسات أخرى تضامنت وتضافرت كل جهودها لتكون جبهة قوية جدا ضد هذا التيار هي المؤسسة العسكرية والمؤسسة الشرطة والإعلام والقضاء وأيضا المعارضة وأيضا جبهة الإنقاذ، هناك كيانات ومؤسسات كثيرة الآن تعمل في بوتقة واحدة لمواجهة هذا التيار الإسلامي الذي يشمل العديد من التيارات لاسيما جماعة الإخوان المسلمين، حقيقة المشهد أن الآن الإخوان أو التيار الإسلامي السياسي أن جاز التعبير حتى يتم جمع كل الفصائل التي تشارك في الاعتصامات المؤيدة للشرعية والتي في غالبها هي تعمل دفاعا عن الشرعية ودفاعا عن الشرعية فعلا الأمر هكذا وربما أيضا هناك اعتبارات أخرى لدى البعض الذي يشعر بأن ما يدور الآن في الشارع المصري هو عودة مرة أخرى إلى نظام مبارك وأن الكثيرين لا يريدون لهذا النظام أن يعود مرة أخرى.

محمود مراد: هل تتوقع أن يؤدي استمرار الاحتقان الراهن إلى سقوط المزيد من

الضحايا في هذه المواجهات؟

أحمد مهران: نعم، للأسف وللأسف الشديد ربما لدينا في مركز القاهرة للدراسات السياسية والقانونية بعض الإحصائيات وبعض التقارير التي تكشف على أن هناك احتمالات كبيرة جدا بأن تكون هناك ضحايا أكثر خلال الساعات لا أقول الأيام خلال الساعات القليلة القادمة، هناك ربما يعني لدينا بعض المعلومات عن تسريبات بأن هناك بعض المؤامرات التي تدبر وتحاك للاعتداء على المعتصمين في رابعة والمعتصمين في النهضة في الجيزة ومنع هذه المسيرات أو هذه الاعتصامات من أن تخرج في مسيرات إلى الأماكن التي أعلن عنها أنها ستذهب إليها مثل امن الدولة وإلى الطريق الدائري وإلى الحرس الجمهوري وإلى قصر الاتحادية، هناك محاولات وهناك استعدادات لمواجهة هذه المسيرات بأمر تخرج عن كل الأعراف والديساتير والقوانين وتدخل ضمن الجرائم التي لا تسقط أبدا بالتقادم والتي رأينا العديد منها خلال الأيام الماضية التي ارتكبت على أيدي بعض رجال القوات المسلحة وبعض رجال الشرطة وبعض ما يسمونه بالطرف الثالث الذين يتم استخدامهم في هذه الأزمات، هذا الطرف لا يظهر أبدا في مصر إلا في مثل هذه الأوقات حينما تكون هناك مواجهات مباشرة بين الشرطة والشعب أو بين الشعب والقوات المسلحة أو بين المعارضة وبين التيار الإسلامي يظهر الطرف الثالث ليقتل هنا ويقتل هنا ويتهم هؤلاء بأنهم هم القتل ويتهم الطرف الآخر بأنهم قتل فتزداد الفتنة أعتقد بالفعل أن هناك جرائم ربما يعني تحدث خلال الساعات القادمة ونتمنى من الله أن لا يحدث ذلك..

محمود مراد: طيب دكتور حسن إذا حاولنا تقييم أو قراءة المشهد مشهد الحريات والحقوق في اللحظة الراهنة في مصر إعلاميا هل تعتقد أن المشهد بعافية في هذه اللحظة؟

حسن نافعة: بالتأكيد يعني هناك أزمة سياسية عميقة وهذه الأزمة السياسية تنعكس على المشهد بأكمله هناك سلطة..

محمود مراد: أنا قصدت عافية يعني مشهد سليم يعني مشهد..

حسن نافعة: عافية لا بالعكس، العكس هو يعني هناك مشكلة في الجوهر مشكلة سياسية، هناك طرف يعني يدعي أنه اضطر للتدخل لإنقاذ الوطن بأكمله الذي كان يعني الدولة بأكملها يتهددها الانهيار ومؤسسات تتهددها الانهيار وهناك جماهير هائلة خرجت لتطالب بسحب الشرعية وإلى آخره والجيش استشعر خطر المواجهات إلى آخره فتدخل، هناك من يشكك في كل هذا ويقول أن الشرعية اغتصبت وأنه سيقاوم هذا الاغتصاب للشرعية بكل الوسائل الممكنة بما فيها العنف إذا أمكن، طبعاً هم يقولون أنهم سيستخدمون الوسائل السلمية فقط لا غير لكن هناك تحريض واضح في لغة الخطاب

السياسي هناك مسيرات تتم يعني إذا أنت خرجت للتظاهر ووقفت في الميادين فرص الاحتكاك ولو أن حدث أنه يعني أمام الحرس الجمهوري سقط عدد كبير جدا من الضحايا على الرغم من انه ما كنش هناك مسيرات لكن في رمسيس مثلا عندما جرت المسيرة سقط عدد كبير من الضحايا فما أريد أن أقوله أنه طالما أن الأزمة السياسية موجودة بهذه الحدة وليس هناك علاج سياسي لها وهناك طرفين على يعني على طرفي النقيض فيتجلى هذا على كل أركان المشهد، إذن على الجميع أنهم يبحثوا عن تسوية سياسية حقيقية ويكون فعلاً يعني رغبة في إعلاء المصلحة الوطنية على المصالح الضيقة لأن لا أحد سيخرج منتصراً بالضربة القاضية على الإطلاق.

تقييد الحريات الإعلامية

محمود مراد: سيادة اللواء محمود زاهر أعتقد أنك عدت معنا الآن، في ثنايا المشهد الإعلامي يرى كثيرون أن هناك تحريضاً على فصيل بعينه، أن المشهد يتجه برمته وجهة واحدة، هناك إغلاق لعدد من القنوات أو لكل القنوات التي كانت محسوبة على الرئيس المعزول محمد مرسي، هناك قنوات أخرى حتى خارج هذا السياق مثل قناة الجزيرة وقناة الجزيرة مباشر مصر اتبعت بإيذائها إجراءات خسنة للغاية لعل الدكتور حسن نافعة ضيفنا هنا في الأستوديو كان شاهداً على إحدى هذه أو أحد هذه الإجراءات، في تقييمك أو في توقعاتك هل يستمر هذا المشهد طويلاً بهذه المكونات أو هذه الصفات؟

محمود زاهر: أولاً أستاذ محمود استمرار المشهد دا مرهون بأشياء كثيرة ولكن أنا عايز أرجع خطوة الدكتور أحمد قال كلمة يمكن قال أن يستند إليها وهي حق لا أعتقد أنه كان يقصدها هو يقول النهاردة في مصر المؤسسة العسكرية مع المؤسسة الشرطة مع المؤسسة الإعلامية مع مؤسسة الرئاسة مع المؤسسة الشعبية في بوتقة واحدة ضد الإخوان المسلمين لو إحنا النهاردة نسأل سؤالاً بسيطاً: أين الشرعية في هذه الحالة؟ أعتقد بديهياً وشيء مسلم أن كون الشرعية مع هذا الـ Bulk الشعبي بمؤسساته اللي لها مهام أساسية تصب في الأمن القومي، نأتي لسؤال حضرتك أن جزءاً من هذا..

محمود مراد: أنت تتحدث عن مؤسسات دولة يفترض أنها تقف دائماً على الحياد لا أن تنحاز لطرف دون طرف، الشرعية مردها أو مصدرها هو الشعب المصري الذي له الحق أن يأتي بالرؤساء ويطيح بهم وله الحق في أن ينتخب قيادات هذه الجهات إذا كانت منتخبة أو يؤدي إلى وضع أطر معينة تحكم تعيين قيادات هذه الجهات التي أعدتها، المؤسسة الشرطة والقيادات المسلحة والقيادات الإعلامية كل هذه يفترض مؤسسات تقف على الحياد؟

محمود زاهر: حضرتك أكدت وأجبت يا أستاذ محمود حضرتك قلت كلمة الحياد وهي كلمة غير موجودة وغير منطقية مع احترامى الشديد، حضرتك قلت أن هذه المؤسسات

والشرعية مع الشعب هو يشيل رئيس ويجيب رئيس لأن ده موجته الطبيعية وهذه ليست حيادية هي فاعلية حقيقية وتأدية وظيفة حياتية وقانون وشرعية، إذن أنا ما عنديش حيادية ما فيش بالدنيا خالص كلمة الحيادية ده هذه كلمة اللي تقال غير موجودة، أنا عندي بس المقياس إنني أكون فاعل بحق وبقانون وفي إطار حقوق إنسان وفي إطار ديمقراطي وإطار عملية سياسية، أما داخل الإعلام في هذه المرحلة وحضرتك إعلامي نجد أن الإعلام يمارس حقه كإعلام ولكن هو بنفسه الإعلام بنفسه يرى أحياناً أن هناك مرحلة استثنائية ربما تستوجب بدوافع الأمن القومي أن يحيد بعض القنوات التي خرجت على أدبيات الإعلام بأجندتها بأن نحترمها وما فيش إعلام من غير أجندة وما فيش إعلام من غير توجه، ولكن لكل دولة حدودها في إطار الأمن القومي ولها إجراءات استثنائية لا بد أن تأخذها، ونذكر هنا حضرتك عندنا بوسطن وعندنا وول ستريت وعندنا بريطانيا وكلام رئيس وزراء بريطانيا لما قالوا له حقوق إنسان قال لهم حينما يكون الأمر أمن قومي ما تكلمونيش عن حقوق إنسان، مصر النهاردة حضرتك تتعامل بكل قوة في إطار الأطر الدولية والإقليمية والمصرية كأمن قومي وأعراف سياسية وأدبيات سياسية، أما إن هذا يكون ما هوش على مزاج البعض هذا طبيعي وما فيش فيه مشكلة إنما في النهاية أنا بقيس الأمر بالكم وبالنوعية وبالكيفية، عند الكمية اللي موجودة على الأقل البادرة تعنها ثلاثة وثلاثين مليون نزلوا الشارع يبقى ده مش ساقيس قدامها كمية ثانية، النوعية عندي نوعية سلمية ونوعية الإخوان المسلمين إذا..

محمود مراد: عفواً، عفواً سيادة اللواء ليست لدينا وسيلة أو آلية لعد الناس في الشوارع في المظاهرات وليس هناك أي مصدر يستطيع التعويل عليه في مسألة الثلاثة وثلاثين مليون، تقصد ثلاثة وثلاثين مليون يعني تقريباً أكثر من ثلث الشعب المصري في الشارع، هذا الأمر يعني نتركه للقياس التقديري أو النقاشات السياسية كل جهة يمكن أن تُضخم في الأعداد التي تؤيد وجهة نظرها، أستاذة نيفين سيادة اللواء محمود..

نيفين ملك: أنا عايزة أرد يعني لازم أرد اسمح لي يعني بديهيات بناء الدول الديمقراطية الحاجات البدائية جداً جداً اللي كل طلبة العلوم السياسية أو كل العاملين في الحقل السياسي وحتى المواطنين العاديين متخيلين ومتصورين أزاى نبني دولة ديمقراطية حقيقية، تقوم الدولة دي على بناء مؤسسات محايدة تماماً، موظف عام من شأنه أن يكون في خدمة المواطن مواطن دولته أياً كان انتمائه سياسي، هذا الموظف العام يتصف بالحيادية والمؤسسة لا بد أن تكون مؤسسة وطنية خالصة لا يتم الزج فيها في المعترك السياسي لا تكون مع فصيل ضد فصيل، هذا يهدد كيان الدولة الوطنية ذاتها، لأن السياسة متغيرة والمواقف السياسية يا سيدي الفاضل هي بحر هائج طول الوقت يعني متلاطم عندما..

محمود مراد: طيب الحجة التي ساقها سيادة اللواء محمود زاهر الخاصة بكلمات ديفد

كاميرون عندما قال: "عندما تكون مصلحة الدولة وأمن الدولة العليا، مصالحها العليا وأمنها واستقرارها معرضة للخطر فلا أحد يحدثني عن حقوق الإنسان".

نيفين ملك: يا سيدي هذا قول يعني حق يراد به باطل نحن نتحدث عن بناء مؤسسات دولة، الخطر والخروج عن السلمية هذا يواجه بالقانون في حدوده، أي متظاهر يخرج عن سلميته ويستخدم العنف ويكون بصدد الجريمة يتعدى على موظف، يتعدى على ضابط، يتعدى على عسكري هذا يحاكم، ولكن المتظاهر السلمي الذي يخرج رافع صوته بمطالب سياسية محددة هذا من حقه ولا نستطيع أن نصادر هذا الحق عليه، دي في الدول الديمقراطية اللي هي بتعرف الحقوق دي وتصونها، ده بالعكس ده على المؤسسات دي إنها تحمي هذا المتظاهر السلمي، عليها أنها توفر له الأماكن اللي يقدر اللي يتكلم فيها والمنابر اللي يقدر يعبر فيها عن آرائه لا أن تكن هي السبب في انسداد العملية السياسية والاحتقان وأنها تأسر عليه طول الوقت وتحط له المتاريس فبالتالي بعد ما يكون هو يرفع صوته عشان يقول وجعه ويقول رأيه يضطر أنه لما الدنيا ثقفل عليه بيتدئ يتجه للعنف يحمل السلاح وهذا هو خطورة ما نحن فيه، فأنا أرجوهم ما تقفلوا على الناس سيبوا الناس تعبر عن آرائها لا تزيدوا من احتقان الناس فيتمادى ذلك في تيارات من العنف لا نستطيع أن نتحمل ما قد تأتي به علينا، أنا عايزة أقول أن الدول الاستبدادية بس ودي اللي عرفناها بحياتنا وما عرفناش غيرها هي الدول اللي تكون فيها مؤسسات الدولة جزء من هذا النظام بولاءاتها، بولاءاتها الأدبية لهذا النظام لأنها تضمن طول الوقت وجود هذا النظام وولاءاتها مش تكون للدولة تكون لهذا النظام الذي تعرفه ولا تستطيع أن تخالفه أو تتخيل أنه يمكن أن يتم تحول ديمقراطي أو يتم وجود مصاريف ديمقراطية.

انتهاكات المظاهرات السلمية

محمود مراد: دعيني أطرح السؤال على الدكتور أحمد مهران، دكتور أحمد مما فهمناه من كلام الأستاذة نيفين ومن تقارير منظمات حقوق الإنسان المختلفة أن هناك انتهاكات معينة وقعت عقب الإطاحة بالرئيس المنتخب محمد مرسي حتى اللحظة الراهنة، هل تعتقد أن مثل أو التوسع في مثل هذه الانتهاكات وتكرارها بصورة يومية يدفع إلى توسيع القاعدة المناهضة أو المناوئة للتحرك الذي قامت به القوات المسلحة في الثالث من يوليو؟

أحمد مهران: نعم يعني تعلمنا أن المقدمات تبرر النتائج طالما أنها بنيت على أسباب معقولة وبالفعل كانت هناك مقدمات واسعة خلال الأشهر الماضية التي كانت تستخدم فيها بعض الانتهاكات ربما الغير واضحة للرأي العام وربما التي لم يكن هناك لها تغطية إعلامية واضحة تكشف عن هذه الانتهاكات، الآن هذه الانتهاكات بتتصاعد مستمر

ووصلت إلى استخدام القتل والعنف بصورة واضحة ومباشرة جهراً وأمام وسائل الإعلام دون أن يكون هناك رقابة على ذلك أعتقد أن بدأت ربما من وجهة نظري لأن لدينا البعض يعني المعلومات على أن هناك الكثير من المنتمين إلى المعارضة وبعض الشباب من حركة تمرد الذين أعلنوا عن انسحابهم من ذلك على اعتبار أنهم اكتشفوا أن هناك ممارسات تخرج عن كل القوانين والأعراف تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وربما قد تهدد كيان الدولة وتهدد مؤسساتها بصورة حقيقية، وربما قد تكون هي البداية لئلا تعود الدولة البوليسية مرة أخرى لئلا تزيد هذه الانتهاكات لئلا تعم هذه الانتهاكات المعارضة كما عمت اليوم التيار الإسلامي أعتقد أن هذه المسألة باتت واضحة أعتقد أن هذا نموذج وربما يروفا لما قد يستخدمه المؤسسة الشرطة والمؤسسة العسكرية في التعامل مع الشعب المصري خلال المرحلة المقبلة، الآن على الجميع أن يعي ذلك بوعي وفهم وبوضوح إن لم يكن هنالك وقفة ليس فقط للدفاع عن الشرعية نعم..

محمود مراد: في الحقيقة هناك تصريحات صدرت عن الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور ربما تفهم في هذا الاتجاه الذي ذهبت إليه يقول أو قال الرجل: سنخوض معركة الأمن حتى النهاية، البعض يريد جر البلاد إلى الفوضى وعدم الاستقرار والبعض اختار طريقا دمويا وتعهد المستشار عدلي منصور رئيس الرئيس المؤقت باستعادة الاستقرار والأمن ماذا تفهم من هذه التصريحات؟

أحمد مهران: نعم، قال في كلمته من يريدون طريق الدماء يحملون رايات خداعة وشعارات كاذبة وكان عليه أن يوضح من الذي يقصد وما هي هذه الشعارات؟ هل هذه الشعارات التي تخرج في الإعلام الخاص والإعلام المصري الذي يعمل على تشويه المعتصمين والمتظاهرين وإظهارهم بأنهم قتلى وأنهم يقتلون أنفسهم هل يقصد ذلك أم يقصد من يحرضون تحريضا واضحا على استخدام القوة والعنف أم أن هذه إشارة تدل على أن هناك استعدادات لاستخدام القوة والعنف مع المتظاهرين في الشارع؟ كان عليه أن يوضح ذلك وكان عليه أن يوضح من الذي يقصد بذلك، أعتقد أن الشعارات الخداعة والكاذبة هي الشعارات التي أيدت هذا الانقلاب العسكري والتي دعمته والتي تحاول أن تزيف الحقيقة وتوصل للرأي العام أن هذه ثورة، الثورات لها معايير مع احترام سيادة اللواء محمود لها معايير واضحة، من أهم هذه المعايير معيار الدستور الثورات تسقط الدساتير لا تعطلها الثورات لها رأس تقود وتحكم هذه مؤشرات بديهية كان لا بد أن تكون موجودة، التحركات والمبادرة الأولى لم تكن من الشارع المبادرة كانت من القوات المسلحة حينما خرجت ببيان قبل ٣٠ يونيو بأسبوع ثم بيان آخر بإمهال المعارضة والمؤيدين ومؤسسة الرئاسة ٤٨ ساعة كل هذه الأمور كانت توضح أن هناك مؤامرة وأن هناك ربما تخطيط لدى المؤسسة العسكرية إذ أنها ترى أن الرئاسة والسلطة الحاكمة في مصر غير قادرة على إدارة هذه المرحلة هذه وجهة نظر، لكن الخروج لكن القيادة لكن الإجراءات التي تمت لا يمكن وصفها بأنها ثورة هي شكلا وموضوعا انقلابا

عسكريا أيده الكثيرون من المعارضة هذا الأمر حق لهم..

محمود مراد: مرة أخرى الدكتور حسن تصطدم التصريحات والكلمات بالواقع المتبع على الأرض يعني عندما يقول الرئيس أي رئيس سنخوض معركة الأمن حتى النهاية وسنستعيد الاستقرار والبعض يريد لها دموية كل هذا كلام ليس عليه أي غبار لكن عند التطبيق العملي واختبار هذه المقولات على أرض الواقع يتبين المراقبون مدى أو مقدار صدقيه هذه التصريحات، هل تعتقد أن لهذه التصريحات نصيب على أرض الواقع من الصدق؟

حسن نافعة: بالتأكيد هو بس في مشكلة إحنا مش قادرين أن نحط أيدينا عليها أما الناس بعض القوى السياسية أو بعض المسؤولين يتحدثون عن انهيار الدولة فهذه المسألة ليست مجرد مقولات نظرية ولا مجرد شعارات نحن ننسى أن جماعة الإخوان المسلمين ليست تنظيما عاديا هي جماعة تربي بطريقة معينة جماعة تربي على السمع والطاعة فيها فكرة المبايعة، الدين مرتبط تماما بالممارسة داخل هذه الجماعة وبعدين عملت حزبها السياسي، والتناقض يعني منذ وصول الدكتور يعني كان يمكن للثورة المصرية أن تتحرك إلى الأمام وتقيم نظام سياسي بديل للنظام القائم وتعيد هيكلة أجهزة الأمن وتعيد حتى يعني معالجة الفساد في كل أجهزة الدولة بما فيها أجهزة القضاء لو أن كل القوى التي ساهمت في صنع هذه الثورة تعاونت لتضع تصورا لكيفية إعادة بناء هذه الأجهزة والوصول إلى نظام سياسي جديد يحقق في المشاركة ويتسع لمشاركة الجميع، المشكلة أنه من أول ما الدكتور محمد مرسي ما جاء بدأ يصطدم مع كل أجهزة الدولة اصطدم مع مؤسسة القضاء، أول حاجة المحكمة الدستورية عندما اتخذ قرارا فرديا بإعادة مجلس الشعب الذي قد كان حل وتصور بقى إن الحل هذا باطل وهو نفسه في ذهنه كونه رئيس الدولة يحط نفسه بديلا للمؤسسة القضائية، ويقول أن المؤسسة القضائية اتخذت قرارا باطلا وأنه إيه عمل على تصحيحه فبدأ الصراع، فكرة أخونة الأجهزة يعني هنا المشكلة أنك أنت الأجهزة الإدارية والأجهزة الخدمية إلى آخره لا بد أن تكون محايدة ما لهاش علاقة يعني من الذي يحكم سواء اليسار أو اليمين إلى آخره، هذه الأجهزة يجب أن تكون في خدمة المواطنين عموما بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية بهذه الطريقة تستطيع أن يعني تقيم دولة، إنما لما تبجي فكرة بقى وتتغلغل فكرة أنك وأن الحزب الحاكم هي جماعة لها تربية عقائدية معينة وتريد أخونة الدولة عايزة أخونة القضاء وأخونة الجيش وأخونة الشرطة أو هذا هو الانطباع العام هذا..

محمود مراد: فقط حتى نكون متابعين لكلامك في سياقه لست أفهم ما العلاقة بين كل هذه المقدمة وبين الممارسات الخاطئة التي قد تكون السلطة الحاكمة في اللحظة الراهنة قد أقدمت عليها إذا كانت جماعة الإخوان المسلمين سيئة فهذا ربما لا يبرر العنف تجاهها؟

حسن نافعة: لا مش موضوع سيء أو غير سيء الموضوع أن كل سلطة في مرحلة

انتقالية جاءت، أرادت أن توظف أجهزة الأمن أو أجهزة الدولة لخدمة النظام وليس لخدمة المواطن وليس لخدمة الدولة المصرية وليس لإقامة نظام جديد حقيقي يشارك فيه الجميع..

محمود مراد: بما في ذلك السلطة القائمة..

حسن نافعة: بما في ذلك السلطة القائمة الكل حتى هذه اللحظة يعني نحن الطرح المطروح يعني ما زال الوقت مبكرا لكي نحكم، لكن الطرح المطروح يحاول أن يعيد يعني كان الوضع مقلوبا فهو الآن يحاول أن يعتدل أنك تبدأ بدستور يتوافق عليه الجميع وبعد ذلك تخش بالبرلمان..

محمود مراد: الممارسات يعني..

حسن نافعة: إن الممارسات أنت تتحدث عن جزء من الممارسات..

محمود مراد: الوسيلة في الدولة التي تحتكر العنف والقوة هي: الجيش والشرطة..

حسن نافعة: بالضبط.

محمود مراد: وزير الدفاع لم يتغير وزير الداخلية لم يتغير.

حسن نافعة: عندما كان الدكتور محمد مرسي هو الذي يقود الدولة كان هناك وزير الداخلية الناس اعتبرته إخوانيا والناس اعتبرته أنه يجير جهاز الشرطة نفسه لخدمة.. وكما قلت لك أن في قتلى سقطوا..

محمود مراد: دليل حرق سبعين مثلا مقر من مقرات جماعة الإخوان المسلمين..

حسن نافعة: لا اللي حرقوا السبعين مقر من جماعة الإخوان المسلمين ناس وكان المفروض أن الدكتور محمد مرسي يعمل لجنة تحقيق ويقول لنا من الذي حرق ما هو أنا عشان هيك كلمتك يا أستاذ محمود عن الطرف، لا طرف الثالث عرفناه أيام المجلس العسكري ولا عرفناه أيام الدكتور مرسي وكل وظف يعني هل من المعقول أن نتصور أن كل سلطة تأتي ترتكب فيها انتهاكات لحقوق الإنسان ولا يعرف الشعب من الذي يرتكب هذه الانتهاكات! يعني الكل يحاول توظيف أجهزة الدولة القائمة لمصلحة سلطته لتدعيم شرعيته لكن ليس لمصلحة المواطن ولا لحقوق المواطن ما تريده مصر وهذا هو الذي قد يؤدي إلى انهيار الدولة بالفعل إننا نريد أن نقيم دولة مؤسساتية بالمعنى الحقيقي أن كل المؤسسات تعرف حدودها وفق الأحكام.

محمود مراد: سيادة اللواء الدكتور محمود زاهر أبداً من حيث أنتهي الدكتور حسن نافعة نريد بناء دولة مؤسساتية بالفعل كل مؤسسة تقوم بدورها على الوجه المرسوم لها في حيات تام بعيدا عن تقلبات السياسة، الإطاحة برئيس منتخب من قبل وزير دفاع عينه هل تعتقد أن هذا الرئيس المنتخب هل يسهم في بناء دولة مؤسساتية في الفترة القادمة أم أن الرئيس القادم أيا كان انتمائه سيكون ولائه للذي يطيح بالرؤساء ويأتي بهم وهو وزير

الدفاع؟

محمود زاهر: من أطاح بالرئيس الدكتور محمد مرسي هو الشعب يا أستاذ محمود لم يطيح بالدكتور محمد مرسي المؤسسة العسكرية أو وزير الدفاع أو مؤسسة شرطية الواقع عندنا إذا بعدنا عنه يبقى نتحدث في فراغ يعني يمشي على هواء من يتحدث به نحن عندنا واقع علينا أن نلتزم به، حضرتك تتكلم على مؤسسات وما فيش دولة تتبنى إلا على مؤسسات وهذه المؤسسات ما فيش حاجة تبقى اسمها حيادية، هذه المؤسسات ملتزمة بالقانون والدستور وهذه ليست حيادية لأن هناك دائماً طرف ما بقول أن هذا الدستور وهذا القانون خطأ، نحن معترفون والدول معترفة بأن الشعوب هي مصدر السلطات ومرضاها هو التشريع، الشعب المصري قام وشال محمد مرسي، القوات المسلحة قامت لشعبها لأن هذا واجبها..

محمود مراد: طيب ماذا تقول في الشعب المصري اللي هو جالس في الميادين في اللحظة الراهنة ويطالب بعودة محمد مرسي أليسوا مصريين؟

محمود زاهر: حضرتك، حضرتك ذكرت وقلت لَمَّا أنا قلت عندنا ثلاثة وثلاثين مليون قلت أنا ما عندي مكان للإحصاء ولا آلية للإحصاء، وهذا مع احترامي يا أستاذ محمود خطأ ده أنا محسوب عندي المتر يأخذ كم فرد في حالة السكون والمتر يأخذ كم فرد في حالة الحركة واللي أعلن الثلاثة وثلاثين مليون هذه CNN بناء على Google Earth إذن منظمة دولية اللي أعلنت هذا يا أستاذ محمود..

محمود مراد: هذه النقطة غير دقيقة ولك أن تعود مجدداً إلى هذه القناة الأميركية ولن تجد هذا الكلام منسوباً إليها..

محمود زاهر: عظيم نعود إليها أنا عندي واقع عندي واقع يا أستاذ محمود اللي قام بالثورة الشعب المصري واللي ما زال متمسك بثورته الشعب المصري والمؤسسات المجتمعة الآن وبتكاملية صارت هي ميزة من ميزات الثورة جنتها مصر هي إجمالي بوتقة مناداتة الشعب المصري ليس هناك جهة محددة هي التي قامت بإقصاء أو عزل أو تنحية الدكتور مرسي الذي سيواجه بمحكمة تبرئه أو تدينه إذن نحن عندنا مواصفات شعب مقيم على أرض مصر هذا واقع..

قانونية احتجاز مرسي

محمود مراد: طيب مسألة احتجاز الدكتور مرسي لا المؤسسات القانونية والحقوقية التي تبرر احتجاز الرجل في مكان لا يعلم أحد هو أين تحديداً حتى اللحظة الراهنة بدون توجيه أي اتهامات لهذا الرجل الذي كان رئيساً منتخباً لدولة جمهورية مصر العربية؟

محمود زاهر: أولاً يا أستاذ محمود حضرتك تعلم ونعلم جميعاً أن الآن القضاء في مصر يحكم بالنيابة ثم بالقضاء ليس هناك قانون عسكري وليس هناك أمر عسكري وكل من تمّ التحفظ عليهم تم التحفظ عليهم بناء على أمر من النيابة العامة، ومن هو محتجز خمسة

عشرة يوماً وتجدد أو خلافه برأي النيابة العامة هذا هو القانون، الدكتور مرسي محتجز في هذا الإطار النيابة العامة اللي محتجراه، بديع النيابة العامة اللي محتجراه كل ما هو محتجز على ذمة القضية القضاء هو لمصلحة..

محمود مراد: اسمح لي أؤخذ منك هذه التصريحات الرسمية أنت تعلم علم اليقين أنّ النيابة العامة هي التي تحتجز الدكتور محمد مرسي لأنه هو لم يقل أحد حتى المتحدثين الذين يخرجون المرة تلو الأخرى لا أحد يتحدث أبداً عن النيابة العامة تحتجز مرسي.

محمود زاهر: هذا ليس رأيي شخصي يا أستاذ محمود هذا الكلام اللي خرج من وزير الدفاع حينما كان هو الوحيد وليس هناك رئيس دولة، هذا هو الكلام اللي خرج من السلطة القضائية حتى أول أمس حينما تم وحتى اليوم حينما تم التجديد إلى الدكتور بديع والمجموعة اللي معه، القانون نيابة تمّ قضاء ليس عندنا حل لهذه الأشياء استثنائية وفي إشارة يجب حضرتك تعلمها بالوقت هناك بعض القضايا تم رفعها ضد الدكتور مرسي ويتم التحقيق فيها إذا وجود النيابة والقضاء أمر واقعي ليس رأياً شخصياً.

محمود مراد: طيب دعنا نستمع إلى وجهة النظر الحقوقية في هذا الكلام ما مدى شرعية احتجاز الرئيس بهذه الصورة حتى إنّ زوجته غير معروف مكانها تقريباً؟

نيفين ملك: أعتقد أنّ العالم كله منظمات حقوق الإنسان ناشدت السلطات المصرية وقالت عايزين نعرف الموقف القانوني ومدى قانونية احتجاز الرجل بدون توجيه اتهامات وإن وجدت هذه الاتهامات فلا بد من إعلانها على المجتمع بمنتهى الشفافية ولا بد من إعمال الحقوق العامة والحريات لهذا الرئيس الموجود تحت الخطف القسري وتحت الاحتجاز القسري، يعني أي شفافية نتحدث عنها وأي اتهامات نتحدث عنها في هذا الغموض الذي يكتنف الموقف كاملاً يعني أنا أعتقد أنّ علينا أن نتلمس مواطئ أقدامنا لا بد أن ندرك هذه اللحظة الحالية والآنية والمستقبلية وتأثيرها على مستقبل هذه البلاد، نحن نعصف بالحريات ومن وقف يهمل لتلك الانقلابات ويرحب بكل الانتهاكات أعتقد أنه سوف يؤكل حين يؤكل الثور الأبيض يعني..

محمود مراد: هل تعتقد أن هناك ازدواجية في خطاب النخبة الليبرالية أو العلمانية في مصر؟

نيفين ملك: طبعاً بلا شك.

محمود مراد: يعني الدكتور البرادعي لو نذكر أنه قال عند اشتباكات الاتحادية بعد الإعلان الدستوري في ٢٢ نوفمبر قال إنّ شرعية الرئيس مرسي انتهت أو سقطت مع سقوط أول قنيل على أسوار الاتحادية، الآن سقط عشرات بل ربما سقط أكثر من ١٠٠ قنيل حتى اللحظة هل الشرعية حسب الطلب أحياناً تكون تسقط بقنيل واحد ولا تسقط بمئة قنيل؟

نيفين ملك: نحن نعاني من ازدواجية معايير شديدة جداً جداً ويعني قد أصابنا الله في

نخبتنا السياسية ونخبتنا المجتمعية أصابنا الله فيهم إصابة جمة وشديدة جداً لأنّ هؤلاء يعني فصيل منهم اللي مرحبين جداً جداً بوجود وزير داخلية هذا الوقت هم كانوا رافضيه وتظاهروا بملابسهم الداخلية أمام منزله بالأمس القريب والآن لا يفتح أحدهم فاه بأي تعليق على وجود هذا الشخص هو ذاته يعني أنا عايزة أقول أنه لما برر انتهاكات الإنسان وانتهاكات حقوق الإنسان بهذا الوقت لأنّ الفصيل الموجود كله يعني تكاتف إسقاط هذا الرئيس ويعني الكل تقابلت مصالحه على إسقاط هذا الرئيس وإفشال الدولة التي كانت تحبوا إلى تأسيس ديمقراطية وتحول ديمقراطي يعني هو الصراع كان صراع يعني..

محمود مراد: طيب.

نيفين ملك: بس أنا عايز أنبه وأقول.

محمود مراد: أنا للأسف في عجالة سأسأل الدكتور أحمد مهران عن تصوره في الفترة القادمة في ضوء معطيات الوضع الراهن؟

أحمد مهران: أعتقد أنّ المرحلة المقبلة خلال الساعات والأيام المقبلة ستكون هناك محاولات مستميتة من القوات المسلحة ومن الشرطة لخلق نوع من التفاوض مع التيار الإسلامي السياسي ومع جماعة الإخوان المسلمين ربما يعني على حد معلوماتي أنهم مازالوا رافضين لذلك رغم وجود بعض التسريبات بأنّ هناك تفاوض يتم الآن أو محاولات لإتمام عمليات التفاوض أعتقد أنّ المعتصمين لن يغادروا أماكنهم وأنّ المسألة ستزداد في التصعيد والخروج في مسيرات لتعطيل بعض الهيئات والمصالح الحكومية أو تعطيل بعض الطرق تنديداً وتعبيراً عن الرأي لأنّ يعني أكدت السلطة الحاكمة في مصر أنها لا تسمع ولا ترى الموجودين على الأرض وهم يحاولون أن يوصلوا أصواتهم إلى القوات المسلحة وإلى الإعلام الذي يتغاضى عن أن ينشر أو يعرض أي ما يكون من وجودهم على الأرض، أعتقد أيضاً أنّ هناك محاولات أخرى من الجانب الآخر الذي يسعى إلى إفساد هذه الاعتصامات وإلى الاعتداء عليها وإلى قمع هؤلاء المعتصمين وانتهاك حقوقهم المدنية والعسكرية..

محمود مراد: شكراً جزيلاً لك أشكرك أعذر منك على المقاطعة لانقضاء الوقت المخصص لهذا البرنامج، أشكرك شكراً جزيلاً دكتور أحمد مهران مدير مركز القاهرة للدراسات السياسية والقانونية، أشكر كذلك من القاهرة اللواء محمود زاهر الخبير في الشؤون العسكرية والإستراتيجية وأشكر ضيفنا في الأستوديو الدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة وأشكر أيضاً ضيفتنا في الأستوديو نيفين ملك المحامية والقيادية في جبهة الضمير، ولكم منا التحية مشاهدنا الأعراء وإلى اللقاء في حديث آخر من أحاديث الثورات العربية دتم في رعاية الله والسلام عليكم.